UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتعلق بها أو تلخيصها

في وسائل الإعلام المطبوعة، أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل

03 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 11:00 بتوقيت نيويورك، والساعة 17:00 بتوقيت جنيف،

والساعة 20:30 بتوقيت نيودلهي)

UNCTAD/PRESS/PR/2022/017*
Original: English

تقلبات سوق الطاقة العالمي تتؤدي إلى تباطؤ وتباين آفاق النمو في جميع أنحاء جنوب وغرب آسيا

- **تباطؤ النمو مع استفحال التباطؤ العالمي المتزامن.**
- **التشديد السريع وغير المبرر للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة إلى جانب عدم كفاية الدعم متعدد الأطراف يعرض الوصول إلى الغذاء والوقود والتمويل للخطر مما يهدد الاستقرار السياسي في بعض البلدان.**
- **تضرر مستوردو السلع بشدة بينما سجل مصدرو الوقود الأحفوري مكاسب مؤقتة غير متوقعة.**
- **إن تضافر ضائقة الديون والصدمات المناخية المتصاعدة ينذران بمستقبل لا يمكن تحمله بدون دعم دولي.**

جنيف، 3 أكتوبر 2022 - من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.5 ٪ في العام 2022 وفقًا لتقرير التجارة والتنمية لعام 2022 الصادر عن الأونكتاد. هذا أقل بأكثر من نقطة مئوية واحدة من المعدل المتوقع في تقرير العام الماضي حيث تزداد الآفاق سوءًا، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في العام المقبل إلى 2.2٪، تاركا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحلول نهاية عام 2023 في مسارأدني من مساره السابق في فترة ما قبل الجائحة. يتخوف التقرير من أن التشديد السريع وغير المبرر للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة إلى جانب عدم كفاية الدعم متعدد الأطراف يمكن أن يؤدي إلى تحول هذا التباطؤ إلى ركود، مما يؤدي إلى دوائر اقتصادية مفرغة في العالم النامي مع استمرار الضرر أكثر لفترة أطول مما حدث بعد الأزمة المالية العالمية أو صدمة كوفيد.

التباطؤ العالمي يدق ناقوس الخطر في جميع أنحاء العالم النامي.

* **Contacts**: UNCTAD Communications and Information Unit, Catherine Huissoud, +41 22 917 5549, +41 79 502 43 11, catherine.huissoud@unctad.org or unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press

To receive our press material, please register at: http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx.

بالنسبة لجنوب آسيا، يتوقع الأونكتاد نمواً اقتصاديًا ضعيفًا بنسبة 4.9٪ في عام 2022، مع ارتفاع التضخم على خلفية ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، مما يفاقم قيود ميزان المدفوعات ويجبر العديد من الحكومات على تقييد استهلاك الطاقة.

علاوة على ذلك، أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة، مصحوبا بانخفاض قيمة العملات المحلية وتشديد الأوضاع المالية العالمية إلى تعميق ضائقة الديون التي تواجهها بالفعل عدد من الدول، وأكثرها تضرراً هي سريلانكا. بالنسبة لعام 2023، يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يتباطأ معدل النمو في المنطقة إلى 4.1٪.

أدى بيع السندات المقومة بالدولار في الأسواق الناشئة هذا العام إلى تفاقم أزمة الديون في العديد من الاقتصادات في جنوب وغرب آسيا. إلى جانب سريلانكا، تخلف لبنان أيضًا عن سداد الديون السيادية، ولا تزال أفغانستان تعاني من ضائقة ديون، وتواجه تركيا وباكستان حاليًا عائدات سندات تقترب من 10 نقاط مئوية أعلى من سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات.

كان من المتوقع أن تتباطأ باكستان هذا العام بعد الانتعاش القوي العام الماضي (ما يقرب من 6٪ نمو) بعد الانكماش المرتبط بصدمة كوفيد في عام 2020. لكن عبء الديون المتزايد وتراجع احتياطيات النقد الأجنبي دفع باكستان بالفعل إلى مفاوضات مع صندوق النقد الدولي قبل أن يصبح الوضع حرجًا مع الفيضانات المدمرة التي تسببت في مقتل الآلاف من الأشخاص وتدمير المحاصيل والبنية التحتية في جميع أنحاء البلاد.

تتضح الحلقة المفرغة لكارثة المناخ والتقشف التي تتعرض البلدان النامية الضعيفة الي أخطار السقوط فيها مع تسارع الاحتباس الحراري وسط دعم مناخي دولي غير كاف للبلدان التي لا يزال نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فيها جزءًا صغيرًا من انبعاثات البلدان المتقدمة.

في الهند، أكبر اقتصادات المنطقة، يتعرض النشاط الاقتصادي للعراقيل بسبب ارتفاع تكاليف التمويل وضعف الإنفاق العام، مما أدى إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.7٪ في عام 2022.

للمضي قدمًا، أعلنت الحكومة عن خطط لزيادة الإنفاق الرأسمالي، لا سيما في قطاع السكك الحديدية والطرق، ولكن في ظل ضعف الاقتصاد العالمي، سيتعرض صناع السياسة لضغوط لتقليل الاختلالات المالية، مما قد يؤدي إلى انخفاض النفقات في مجالات أخرى.

في ظل هذه الظروف، من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي بمقدار نقطة مئوية واحدة الي4.7٪ في عام 2023.

من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا إلى 4.1% في عام 2022، مع تباين حاد بين الدول المستوردة والمصدرة للنفط، بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية. في السابق، أدى ارتفاع فاتورة الواردات لكل من الوقود والمنتجات الغذائية إلى فرض ضغوط اقتصادية كبيرة، وتفاقم الوضع بسبب تشديد شروط التمويل الدولية. ونتيجة لذلك، تتعرض الأسر المعيشية للضغوط، بسبب أسعار المواد الغذائية ومحدودية الدعم من الدولة.

أما بالنسبة للبلدان المصدرة للطاقة، فقد ارتفعت الإيرادات المالية بسبب ارتفاع الأسعار والزيادات الكبيرة في إنتاج النفط تماشياً مع اتفاقية "أوبك+" للتخفيف التدريجي لقيود الإنتاج، وأتاح ذلك للحكومات المجال لتوسيع المساعدات للأسر المعيشية للحد من وقع الضغوط التضخمية عليها. لا يتوقع التقرير أن تستمر هذه المكاسب غير المتوقعة لفترة طويلة ومن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 2.9% في عام 2023، بسبب ضعف الطلب الخارجي.

تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن النمو في المملكة العربية السعودية سيصل إلى 6.6٪ في عام 2022، قبل أن ينخفض إلى 3.9٪ في عام 2023.

سيستمر الأداء فوق المتوسط المدفوع بزيادة عائدات النفط في المساعدة على تمويل خطط الاستثمار العام الطموحة للحكومة، لا سيما في مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق.

ومع ذلك، فإن استمرار تشديد السياسة النقدية في عام 2023 استجابةً لسياسة الولايات المتحدة سيثبت أنه عبء على النمو.

تباطأ النمو الاقتصادي في تركيا بشكل مفاجئ ليصل إلى 2.4٪ في عام 2022 وسيظل عند هذا المستوى في عام 2023. سيؤدي ضعف الطلب العالمي وارتفاع أسعار السلع المستوردة إلى مفاقمة عجز الحساب الجاري؛ في غضون ذلك، تجاوز معدل التضخم 70٪ بحلول منتصف عام 2022، وهذا من شأنه أن يحد من نمو الاستهلاك.

أدى الانخفاض الحاد في قيمة الليرة إلى زيادة الضغط المتصاعد على الأسعار وزاد من تكاليف خدمة ديون البلاد الكبيرة المقومة بالعملات الأجنبية.

*** ** ***

_____

نبذة عن الأونكتاد

الأونكتاد هو منظمة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية. وهو هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964.

الأونكتاد جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة والتي يبلغ عدد أعضائها 195 دولة، وهو أحد أكبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. يدعم الأونكتاد البلدان النامية بهدف الوصول إلى فوائد الاقتصاد المعولم بشكل أكثر عدالة وفعالية.

يقدم الأونكتاد التحليل الاقتصادي والتجاري، وييسر بناء توافق الآراء، ويقدم المساعدة التقنية لمساعدة الدول النامية على استخدام التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا من أجل التنمية الشاملة والمستدامة.

*** ** ***